

(٢) من تراث الكوثري

رَفْعُ الْأِسْتَبَاهِ

عن مسألي كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلوة

للعالم العلامة أستاذ المحققين
صاحب الفضيلة مولانا الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا

حقوق الطبع محفوظة

الناشر

المكتبة الفزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٢٥١٢٠٨٤٧

رفع الاستتباب

عن مسألتى كشف الرؤوس ولبس النعال فى الصلاة



للعالم العلامة أستاذ المحققين
صاحب الفضيلة مولانا الشيخ

محمد زاهد بن الحسن البكري

وكيل المشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية سابقا

حقوق الطبع محفوظة

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأوتكاره - خلف الجامع الأزهر الشريف ق : ٨٤٧-٨١٢

الجمهورية العربية السورية

وزارة الثقافة



رقم الإيداع: ٢٢٠٥ / ٢٠١٠

الترقيم الدولي: 9-235-315-977-978

مكتبة الأسد الوطنية - دمشق

الطبعة الأولى: ٢٠١٠

دار النشر: دار الفكر

الطبعة الأولى: ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

xxxxxxxxxxxx

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وآله
وصحبه اجمعين .

THE HUNGARIAN

The Hungarian is a collection of short stories, and is a very good example of the author's style.



بسم الله الرحمن الرحيم

XXXXXXXXXX

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى

وبعد فقد كثر التساؤل في هذه الأيام عن حكم صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير عذر . وعن حكم الصلاة في النعال حيث نجم أناس يلذ لهم انكار المعروف واذاعة المنكر ، ومفاجأة الجمهور بخلاف ما توارثوه خلفا عن سلف ، وهؤلاء المتجهدون الساعون في الفتنة باثارة قلق بين المسلمين في بيوت الله في عباداتهم له سبحانه من أعجب الناس عقولا وأشبههم بالخوارج في استعظام الصغير ، واستصغار الكبير ولا داعي للافاضة في الكشف عن أحوالهم هنا وقد عرفهم الناس بسعيهم في تفرقة كلمة المسلمين فنبذوهم ودعوتهم في كل مكان . فاجتهد هنا عن المسألتين بتوفيق الله سبحانه .

أما صلاة المصلي وهو حاسر الرأس من غير عذر فصحيحة إذا كانت مستجمة للشروط والأركان ، لكنها خلاف السنة المتوارثة ، والعمل المتوارث في كل بقعة من بقاع المسلمين على توالي القرون وتشبه بأهل الكتاب فافهم يصلون وهم حسر الرؤوس كما هو مشهود ، وبند للزينة إلى أمر المسلمون بأخذها عند كل مسجد وصلاة ، وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى (٢ - ٢٣٦) بطريق أنس بن عياض عن موسى ابن عقبة بن نافع عن عبد الله ولا يرى نافع إلا أنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إذا صلى أحدكم فليلبس ثوبيه فإن الله عز وجل أحق من تزين له ، فإن لم يكن له ثوبان فليأثر إذا صلى ولا يشتمل أحدكم في صلاته اشتمال اليهود » .

وأخرج أيضا بطريق العباس الدوري . ثنا : سعيد بن عامر الضبي ، عن سعيد (بن أبي عروبة) ، عن أيوب ، عن نافع قال :

رأى ابن عمر وأنا أصلى فى ثوب واحد فقال : ألم أكسك ؟ • قلت : بلى • قال : فلو بعثتك كنت تذهب هكذا ؟ • قلت : لا • قال : فإله أحق أن تزين له • وأبرج أيضا بطريق يوسف بن يعقوب القاضى ثنا : سليمان بن حرب ، ثنا : حماد بن زيد عن أيوب ، عن نافع • قال : تخلفت يوما فى علف الركاب فدخل على ابن عمر وأنا أصلى فى ثوب واحد • فقال لى : ألم تكس ثوبين ؟ • قلت بلى • قال : أرايت لو بعثتك الى بعض أهل المدينة أكنت تذهب فى ثوب واحد ؟ • قلت : لا • قال : فإله أحق أن يتجمل له أم الناس ؟ •

وهذه هى مدرك الفقهاء فى قولهم بكرهه صلاة المصلى فى هيئة لا يخرج بها الى من يحترمه • ولا شك أن المرء لا يخرج الى من يحترمه وهو حاسر الرأس فى عادة المسلمين خلفاً عن سلف فتكره صلاته وهو حاسر الرأس •

قال الماوردى : أخذ الزينة هو التزين بأجمل اللباس • وقال أبو حيان : والذي يظهر أن الزينة هو ما يتجمل به ويتزين عند الصلاة ولا يدخل فيه ما يستر العورة لأن ذلك مأمور به مطلقاً أه •

وهذا كلام وجيه جداً فشمول الزينة لغطاء الرأس ليس بموضع ريبة أصلاً ، وهو المعمول به من أول الاسلام الى اليوم ولهم ير أحد فى زمن من الأزمان ولا فى مكان من الأماكن انعقاد صفوف المسلمين فى صلواتهم وهم حسر الرؤوس ، ومن ينكر ذلك يكون مكابراً •

فمحاولة اخراج غطاء الرأس من الزينة لا يعاضدها دليل بل تكون قولاً بالتشبهى بدون قدوة • ولا شك أن لفظ الزينة يتناول غطاء الرؤوس تناولاً أولياً فيكون مأموراً به فى الآية • وتوهم اقتصار الآية على سبب نزولها من زجر أهل الجاهلية الذين كانوا يطوفون بالكعبة وهم عراة ومن جميع ملابسهم ابتعاد عن منهج أهل الاستبطاء

من أن العبرة بشمول اللفظ لا بخصوص السبب ولذا ترى أهل المذاهب
مجتمعين على استحباب لبس القلنسوة • والرداء • والازار في الصلاة
كما في شرح المنية (٣٤٩) ومجموع النووي (٣-١٧٣) وغيرهما •

وقد استقصى المحدث السيد محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله في
(الدعامة) ذكر الأحاديث الدالة على مبلغ مواظبته صلى الله عليه وسلم
على لبس القلائس بعمامة وبدون عمامة ، وأقوال أهل العلم في ذلك
فليراجع •

وأما ما يروى من أنه عليه السلام كان ربما نزع قلنسوته فجعلها
سترة بين يديه وهو يصلي فضعيف كما في شرح الشمسائل وغيره فلا يعرج
عليه • وليس له ذكر في دواوين الحديث المعتبرة فلا يمكن أن يناهض
العمل المتوارث والسنة المتوارثة في تغطية الرأس • نعم كان عمر رضي
الله عنه يهوى الاماء عن تغطية رؤوسهن فلعل هؤلاء الجسر يعدون أنفسهم
من الاماء !! أو يحبون التشبه بهن في صلواتهن • وهذا ليس من شأن
الرجال في نظرنا وهم وشأنهم في ذلك • فمن استهان بالعمل المتوارث
والسنة المتوارثة في تغطية الرأس ولم يكثرث بحصول التشبه بحال
النصارى في صلواتهم ولا بمشابهة الامام لا يكون سليم النية فلا يمكن
من شغبه القارغ •

وأما الحج فعبادة خاصة في مكان خاص وزمان خاص فلا يقاس
عليه شيء في باب الكشف عن الرؤوس •

وفي شرح منية المصلى (٣٤٨) : « ويكره أن يصلى حاسراً رأسه
فكاسلاً - بأن استقل تغطيته ولم يرها أمراً مهماً في الصلاة فتركها
لذلك - ولا بأس إذا فعله تذلاً وخشوعاً - وقوله « لا بأس » يدل
على أن الأولى ان لا يفعله وأن يتذلل ويخشع بقلبه فانهما من أفعال
الفارس أه » •



ويمكنه الحكم فى باقى المذاهب • وزد على ذلك أن كشف الرأس فى الصلاة أصبح شعاراً لطائفة من مبتدعة اليوم فينبذ نبذاً بعيداً عن التشبيه بهم • والحاصل انه لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم انه صلى وهو حاسر الرأس من غير عذر حتى تقتدى به صلى الله عليه وسلم بى كشف الرأس فى الصلاة ، وقد سبق بيان عادة النصارى من كشف الرؤوس فى صلواتهم بل هم يفعلون كذلك فى كل موقف احترام يقضونه •

ومن الأنبياء الطريفة المتصلة بكشف الرؤوس أن الروس لما استولوا على قوقاسيا الاسلامية سنة ١٢٨٠ هـ بعد حرب دامت نصف قرن ألزم حكام الروس المسلمين هناك أن يكشفوا رؤسهم عند دخولهم على الحكام فأنت عالم ربانى ملء قلبه العزة الاسلامية من قبول هذا الارغام وقال للحاكم العام : أئتم اعطيتم كلمة بأن لا تدخلوا بشؤون ديننا ، وكشف المسلم عن رأسه عند دخوله على الحكام محذور فى دين الاسلام فكيف تحاولون الآن أن ترفعونا على ذلك ؟ !

فقال الحاكم سأجمع علماءكم فى مؤتمر لأعلم ما اذا كانت آراؤهم تطابق رأيك ففعل فاذا العلماء يتخاذلون مجمعين وذلك العالم مصر على رأيه • فقال الحاكم لذلك العالم : اكتب مستندك فى رأيك هذا لأرفعه الى الرئيس الأعلى لعلماء الدين الاسلامى فى الدولة فاذا وافقك على رأيك هذا أنفذ حكم أعضاء المسلمين من ذلك الالتزام فى قطركم رغم انفرادك فى رأى • والا فأنت تتحمل عاقبة اصرارك • فقال العالم : وهو كذلك • وكتب ما معناه : (ان المسلمين لا ينزعون قلائسهم عند دخولهم المساجد وفى صلواتهم لله جل جلاله فاذا فعلوا ذلك عند دخولهم اليكم يكتفون كأنهم يجلوئكم فوق اجلال الله وهذا مما لا يجوز فى دين الاسلام) • فبعث الحاكم ما كتبه الى الرئيس الأعلى فاتفق أن وافق الرئيس على رأى هذا العالم الغيور فتم اعفاء المسلمين فى ذلك القطر من هذا الالتزام •

هكذا تكون العزة والافتة والابتعاد عن التشبه بأهل الكتاب
بخلاف « ديلن دعاة توحيد الأديان ، وجعلها في منازل متساوية »
ودعاة إزالة الحواجز بينها •

الصلاة في النعل :

واما الصلاة في النعل فصحيحة اذا كانت طاهرة لاتماع^(١) وضع باطن
رؤوس الأصابع على الأرض كما هو شأن تمام السجدة - على ما ذكره
الخطابي وغيره - وكان مسجد النبي عليه الصلاة والسلام مقروشا
بالحصباء ، وحجرات النبي صلى الله عليه وسلم كانت في اتصال المسجد
فلم تكن نعله عليه السلام مظنة اصابة قدر أصلا لأنه لم يكن يظأ بها
شوارع قدرة وكانت المدينة المنور طاهرة الأزقة من الارواث والأرجاس
افصياعا من الصحابة رضى الله عنهم لأمر الرسول صلى الله عليه وسلم
في مراعاة النظافة الكاملة في البيوت وأقنيتها فضلا عن بيوت الله فكان
الماشي فيها يتمكن من التحفظ في المشى وطء الأقدار ، وأراضيتها
كانت رملية رخوة يؤمن معها الرشاش وعند ارادة صب الماء كانوا
يتمددون عن الأزقة والمساكن ويتطلبون دمثا من الأرض لا يرش ، وكان
عليه السلام اذا أراد البراز انطلق حتى لا يراه أحد وكان ينهى عن الملاعن
الثلاث ... وكان ينهى عن التخلي في طرق الناس أو ظلمهم كما أخرجه
أبو داود وغيره بخلاف شوارع اليوم ومراحيض اليوم فانها لا يمكن
فيها التحفظ من وطء الأقدار والرشاش على النعال لكون مراحيضها
صلبة ترش حتما على النعال ولا سيما اذا بال الشخص وهو قائم لأنها
على طراز افرنجي لا يتمكن المرء من البول فيها الا وهو قائم •

وقد صح انه عليه السلام خلع نعله عند الصلاة في فتح مكة فيكون
هذا آخر الأمرين • كما أنه خلع حينما أعلمه جبريل أن بنعله أذى •

(١) والنعال في عهد النبي صلى الله عليه وسلم كانت لينة ذات قبال
بين الأصابع كنعال الحجاز اليوم بخلاف مداسات اليوم الصلبة التي
لا يتمكن المصلي من اتمام السجود فيها (ز) •



والترخيص عند التحقق من طهارة النعل هو مقتضى الأدلة عند المحققين
ومن يرى استحباب لبسها بشرطه انما استحباب لمخالفة اليهود لكن أهل
الكتاب أصبحوا اليوم يدخلون كنائسهم ويصلون بنعالهم فتكون المخالفة
في نعل النعال لا في لبسها .

وقول أنس رضي الله عنه (نعم) لمن سأله (أكان يصلى في النعلين)
لا يدل على المواظبة كما تجد ما يوضح ذلك في شرح النووي لمسلم عند
كلامه في صلاة الليل . فتكون دعوى بعض الحنابلة الشاذ سنية لبس
النعل في الصلاة غير قائمة بالحجة . بل يعد اليوم من سوء الأدب دخول
المساجد بالنعال لما ذكره النووي والأبى في شرح مسلم وعلى القارىء
في شرح المشكاة والمقرى في فتح المتعال ، والكتوى في غاية المقال
وابن سعيد السجستاني في منية المفتى ، والحموى في الأشباه بل لهم
سلف في الصحابة رضي الله عنهم .

واليك تفصيل ما يدل على ذلك :

قد صح عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سئل : أكان النبي
صلى الله عليه وسلم يصلى في نعليه ؟ فقال : نعم . كما في الصحيحين
وغيرهما وقال النووي في باب قيام الليل من شرح مسلم : ان المختار
الذى عليه الأكثر والمحققون من الأصوليين أن لفظة (كان) لا يلزم
منها الدوام ولا التكرار . وانما هي فعل ماض يدل على وقوعه مرة فان
دل دليل على ذلك عمل به والا فلا تقتضيه بوضعها أ هـ .

وفي حاشية معاني الآثار قال النووي : لا يؤخذ منه لغيره صلى
الله عليه وسلم لأن حفظ غيره لا يلحق به ثم ان فعل لا يفعل في المساجد
لأنه يقضى الى الفساد بل لا يدخل المسجد بالنعل مخلوعة الا وهي
في كن يحفظها .

وفي المجموع للنووي (٣ - ٤٢٧) . قال الشافعي : وأحب ان
لم يكن الرجل متخففا أن يقضى بقوميه الى الأرض ولا يسجد متنعلا أ هـ

ومصادقه ما في الأم للشافعي (١ - ٩٩) ، وأحب اذا لم يكن الرجل متخففا أن يقضى بقدميه الى الأرض ولا يسجد متنعلا فتحول النعال بين قدميه والأرض أ هـ .

قال ابن بطال : الحديث محمول على ما اذا لم يكن فيهما نجاسة . ثم هو من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لا من المستحبات لأن ذلك لا يخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهي وأن كانت من ملابس الزينة إلا أن ملامستها الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقتصر عن هذه الرتبة واذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة ازالة النجاسة قدمت الثانية لأنها من باب دفع المفاسد والأخرى من باب جلب المصالح إلا أن يرد دليس بالحاقه بما يتجمل به فيرجع اليه ويترك هذا النظر أ هـ كما في شروح البخارى .

وأنت تعلم منزلة ابن دقيق العيد في الحفظ والاجتهاد والجمع بين مذهبي مالك والشافعي أتم جمع .

وقال ابن حجر : ورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية حديث ضعيف جدا أورده ابن عدى في الكامل ، وابن مردويه في تفسيره من حديث أبي هريرة والعقيلي من حديث أنس أ هـ ولا شأن لمثل هذا الضعيف في باب الأحكام فيبقى نظر ابن دقيق العيد مأخوذا به .

وفي شرح جامع الترمذى للعراقي : اختلف نظر الصحابة والتابعين في لبس النعال في الصلاة هل هو مستحب أو مباح أو مكروه ، والذي يترجح التسوية بين اللبس والنزع ما لم يكن فيهما نجاسة محقة أو مظنونة أ هـ .

فخلافهم فيما اذا كانت طاهرة لا في النعل التي يمشى فيها لابسها مثل شوارعنا وأزقتنا ومراحضنا أصلا كما فوضح ذلك . واستحباب



من استحب لبسها إنما هو باعتبار المخالفة لليهود لحديث أبي داود ،
والحاكم ، عن شداد بن أوس لكن في سنده مروان بن معاوية وهو
مدلس وقد عنعن ، ويعلى بن شداد وعنه يقول الذهبي : بعض الأئمة
توقف في الاحتجاج بخبره أ ه . على أن أهل الكتاب أصبحوا يصابون
في نعالهم فتكون المخالفة لهم في نزعها لا في لبسها في الصلاة كما في
بذل المجهود وكما هو مشهود .

وقال الأبي في شرح مسلم (٢ - ٣٥١) في شرح حديث أنس السابق
« ظاهرة التكرار ولا يؤخذ منه جواز الصلاة في العمل وإن كان الأصل
التأسي لأن تحفظه صلى الله عليه وسلم لا يلحق به غيره بل الناس
تختلف حالهم في ذلك . فرب رجل لا يكثر المشي في الأزقة والشوارع
وإن مشى فلا يمشي في كل الشوارع التي هي مظنة النجاسة ، وإنما
يؤخذ جواز الصلاة فيها من فعل الصحابة رضي الله عنهم منضمًا إلى
أقراره صلى الله عليه وسلم لهم .

ثم انه وإن كان جائزًا — يعني عند إمكان اتمام السجدة فيها مع
طهارتها — فلا ينبغي أن يفعل لا سيما في المساجد الجامعة فانه قد يؤدي
إلى مفسدة أعظم كما اتفق في رجل يسمى هداجا من أكابر أعراب أفريقية
أدخل الجامع الأعظم بتونس باخفافه فزجر عن ذلك فقال : دخلت بها
كذلك والله على السلطان . فاستعظم ذلك العامة منه وقاموا عليه
وأفضت الحال إلى قتله وكانت فتنة . وأيضًا فانه يؤدي إلى أن يفعله
من العوام من لا يتحفظ في المشي بنعله بل لا يدخل المسجد بالنعل
مخلوعة إلا وهي في كثر يحفظها أ ه .

وأنت تعلم منزلة الأبي بين شراح مسلم ومن نظر إليه بمنظار مصغر
فهو مختل البصر عليل النظر ، وترجمته في نيل الابتهاج (٢٨٧) .
وقد تابعه السنوسي شارح مسلم

وقال الأبي أيضا في (٢ - ٦٦) وأما ادخال الانعلة غير مستورة

فسأل الشيخ الصالح أبو علي القروي الشيخ الفقيه الصالح أبا الحسن المنتصر عن ذلك فقال : يا سيدي ألم تخبرني أن سيدي أبا محمد الزواوي رآك وضعت فعلك غير مستورة بازاء سارية . فقال : أتم أيها الرهط يقتدى بكم فلا تفعل . فكان القروي بعد ذلك يقول حدثني المنتصر عن أن الزواوي كرهه أ ه . ومثل ذلك في مدخل ابن الحاج المالكي .

هكذا كان علماء المالكية في التحفظ أسوة باخوانهم من علماء باقي المذاهب . ومخالفة هؤلاء جميعا ليست بالأمر الهين عند من أوتي بصيرة .

قال ابن حجر المكي في شرح المشكاة في شرح حديث (خالفوا اليهود) وقضيته نذب الصلاة في النعال والخفاف لكن قال الخطابي : ونقل عن الامام الشافعي أن الأدب خلع نعليه في الصلاة ، وينبغي الجمع بحصل ما في الخبر على ما اذا تيقن طهارتهما ويتمكن معهما من تمام السجود بأن يسجد عن جميع أصابع رجليه . وكلام الامام فيما اذا كان على خلاف ذلك أ ه .

ورد عليه على القاري في شرح المشكاة (١٠ - ٤٨٣) وقال : « هذا خطأ ظاهر لأنه يلزم منه أنه اذا تيقن الطهارة ولم يمكن معهما اتمام السجود يكون خلع النعل أدبا مع أنه حينئذ واجب . فالأولى أن يحمل قول الشافعي على أن الأدب الذي استقر عليه آخر أمره عليه السلام خلع نعليه ، أو الأدب في زماننا عند عدم اليهود أو النصارى أو عدم اعتيادهما الخلع . ثم سنع لى أن معنى الحديث خالفوا في تجويز الصلاة مع النعال والخفاف فانهم لا يصلون أى لا يجوزون الصلاة فيها . ولا يلزم منه الفعل وانما فعله عليه السلام تأكيد للمخالفة خصوصا على مذهب من يقول ان الدليل القطعي أقوى من الدليل التولي أ ه » .

ونعال الصحابة كانت لينة مكشوفة الأصابع كالنعال المعروفة في



الجهاز الى اليوم فيسهل معها اتمام السجود بخلاف مداخلات اليوم
 فانها صلبة فوضع الرجل فيها كوضعها في صندوق فلا يتمكن المصلي
 من اتمام السجود فيها . وحديث السجود على سبعة آراب مما أخذ به
 جميع الفقهاء في جميع المذاهب . وفي شرح المنية (٢٨٥) : المراد من
 وضع أصابعها قال الزاهدي : ووضع رؤوس القدمين حالة السجود
 فرض ، وفي مختصر الكرخي سجد ورفع أصابع رجله عن الأرض
 لا تجوز وكذا في الخلاصة والبرازية ، المراد بوضع الأصابع توجيهها
 نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والا فهو وضع ظهر القدم وهو غير معتبر
 وهذا ما يجب التشبيه له فان أكثر الناس عنه غافلون أه وذلك بعد أن
 رد على صاحب العناية وهمه وقال عن قوله في عدم وجوب وضع
 الأصابع في السجود : انه بعيد عن الحق وبضده أحق اذ لا رواية تساعد
 والدراية تنفيه أه .

ومن الدليل على أن نزع النعائين آخر الأمرين حديث عبد الله
 ابن السائب عند أبي داود أنه رآه عام الفتح يصلي وقد خلع نعليه .

ثم ما وقع في حديث أنس عند الطبراني وغير من أنه عليه
 السلام (لم يخلع نعليه في الصلاة الا مرة) فالمراد به خلعها أثناء
 الصلاة لصريح لفظ الحديث نفسه ، لأن الصلاة في الحديث جعلت ظرفا
 للخلع فلا يتصور أن تكون الصلاة ظرفا للخلع الا اذا وقع الخلع في
 أثناء الصلاة كما لا يخفى تخيل أنه عليه السلام لم يخلع النعائين قبل الصلاة
 طوال عمره الا مرة ، خروجاً على نص الحديث ودلالته الصريحة ، فلا
 ينافي هذا الحديث كثرة خلعه قبل الصلاة . على أن في سند حديث
 أنس تمامة بن عبد الله - وهو ممن يشير ابن معين الى ضعفه وكان غير
 محمود في القضاء وان كان ممن ينتقى بعض حديثه في الصحيح وليس
 هذا منه - وفيه أيضاً عبد الله بن المنثري - وهو متكلم فيه وان انتقى
 بعض حديثه في الصحيح أيضاً - على أن خبر أنس هذا تعارضه روايات
 عن ابن عباس ، وأبي هريرة ، وابن مسعود ، وعبد الله بن الشخير رضى

الله عنهم حيث لم يوجد فيها القصر على مرة واحدة ، بل فيها ذكر الخلع
 أثناء الصلاة فقط من غير قصر على مرة واحدة ، وهو الموافق لأحاديث
 عبد الله بن عمرو بن العاص ، وأبي هريرة ، وعائشة ، وعبد الله
 ابن السائب رضى الله عنهم المخرجة في مسنن أبي داود ، والبيهقى ،
 ومسنند أحمد ، ومعجم الطبرانى الأوسط ، وغيرها فى صلاته عليه الصلاة
 والسلام وهو غير لابس التعلين .

على أن المسجد النبوى كان مفروشا بالحصباء فى مبدأ الأمر ،
 وليس له سقف يحمى أرضه من حرارة الشمس فكان يحوج ذلك الى
 اتخاذ نعال خاصة اتقاء من حرارة الحصباء وخشوعتها وأين هذا مما
 استقر عليه الأمر فيما بعد ؟ ولا لوم على من اتخذ نعالاً لينة . كأخفاف
 لينة دون الكعبين ليلبس أثناء الصلاة خاصة كما كان أصحاب شيخ
 مشايخنا الضياء المحدث يفعلون ذلك لأن مثل هذه النعال لا تحول دون
 التمكن من اتمام السجود ، ولا هى مظنة لصوق النجاسة بها لعدم المشى
 بها فى الأزقة والشوارع . وفى حديث الطحاوى بطريق شعبة ، عن
 النعمان بن سالم ، عن عثمان بن عمرو بن أوس قال : كان جدى - يعنى
 أوس بن أبى أوس رضى الله عنه - يصلى فيأمرنى أن أأوله نعليه فينتعل
 ويقول : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى فى نعليه أ هـ
 وهذا اتخاذ نعل خاصة للصلاة وهذا مما لا كلام فيه كما سبق ومن لم
 يعترف بمبلغ تحفظ النبى صلى الله عليه وسلم وتحفظ أصحابه رضى الله
 عنهم من الاقذار فى ثيابهم ومساجدهم ومنازلهم وأزقتهم مع كثرة ما ودد
 فى ذلك من الأحاديث التى أشرت الى بحثها ولم يلتفت الى صنوف
 الأرجاس والأنجاس المشهودة فى أزقة اليوم ومراحض اليوم بل منرجات
 الشوارع التى اتخذها حمير البشر مذاهب ومبالات قسيل أرجاسها الى تلك
 الشوارع المرشوشة ، وحمل العنامة على أن يوسخوا المساجد بنعالهم
 القذرة ، وعرض صلواتهم هكذا للفساد بنجاسة نعالهم . وعند تمكنهم
 من اتمام السجود فيها لصلابتها فهو مريض القلب . زنج العقل ، وسخ
 الفعل ، متعام عن الحقائق ، مكابر فلا يستحق الخطاب .



وقد تطابقت كلمات أهل العلم على أن الصلاة في نعال الشوارع اليوم خلاف الأدب ، وإن كانت طاهرة بل سوء الأدب كما تجد تفصيل ذلك في « منية المفتي » للسجستاني و « فتح المتعال » للعلامة المقرئ ، و « شرح المشكاة » لمعلم القاري و « غاية المقال » للمجدد - عبدالحق الككنوي وغيرهما .

وأما طهارة النعل بالمسح على الأرض ففيما إذا كان الأذى فيها ذا جرم غير رطب تتشرب النعل رطوبته النجسة لأن لفظ الحديث عن أبي داود - في الصلاة - من روايته عن موسى بن اسماعيل بن حماد بن سلمة عن أبي تمامة السعدي ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً « إذا جاء أحدكم المسجد فليُنظر فإن رأى في نعله قدراً ، أو قال أذى فليمسحه وليصل فيهما » ومثله في صحيح ابن حبان إلا أنه لم يقل فيه : وليصل فيهما . ولفظ الطيالسي بطريق حماد وهذا السند مرفوعاً : « فإذا أتى أحدكم المسجد فليُنظر فإن رأى في نعله أذى فليخلعهما والا فليصل فيهما » . وهذا ساكت عن المسح بل أمر بالخلع فيكون الخلاف في حديث أبي سعيد بقيد الشقة كما ترى مع أن سننه أمثل من سند حديثي الأوزاعي عند أبي داود .

وفى لفظ (إن وجد) . فدل لفظ (إن رأى) ولفظ (إن وجد) على أن المراد بالأذى هو المرئي ونحو البول لا يرى بعد الجفاف فيكون المراد من الأذى في الحديث ما هو ذو جرم لأنه هو الذي يرى ويوجد وفى حديث أبي هريرة عند أبي داود بين تطهيرهما بقوله عليه السلام : « فطهورهما التراب ، ومن المعلوم أن التراب لا يزيل الرطوبة التي تنشر بها النعل فيكون التطهير بالتراب مقصوراً على الأذى اليابس ذي الجرم بهذا التعليل لأنه هو الذي يزول بالتراب وأما تطهير الرطب أو المانع فلا يكون إلا بالماء لنص قوله تعالى (وثيابك فطهر) ولصرائح السنة في عذاب من كان لا يستبرئ من بوله في الصحيحين وغيرهما . والأمر

بالاستنزاء من البوة فى كتب السنن والمسائيد ، ومن لم يغسل
نعله من البول ونحوه لم يظهر ثيابه ولم يستتزه من البول
وهذا ظاهر جدا ، فمن تساهل فى المتشرب والجاف غير المرتين يكون
متمسكا بالسراب . بدون دليل يقبله أهل التخاطب . على أن النجاسة
هنا حسية لا تزول الا بازالة عينها لا حكمية حتى تحكم عليها بالزوال
بدون مزيل حسى بخلاف التيسم المزيل للحدث . بل أخرج ابن أبى شيبه
فى مصنفه عن حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن يحيى بن وثاب ،
قال : سئل ابن عباس رضى الله عنهما عن خرج الى الصلاة فوطئ
على عذرة . قال : ان كانت رطبة غسل ما أصابه . وان كانت يابسة
لم تضره أ هـ . ورجاله رجال الصحيح . ولفظ ابن عباس عند رزين
المبدرى فى جامعه : (اذا مر ثوبك أو وطئت قدراً رطباً فاغسله .
وان كان يابساً فلا عليك) .

فعلم أن القول بوجوب غسل الرطب والاكتفاء بالمسح فى ذى
جرم يابس فى غاية من قوة الحجة وسلامة الفهم . فيتعين الغسل اذا
أصاب النعل بول . أو خمر ، أو مشى لابس النعل فى شارع مرشوش
غير خال من النجاسة كما هو مذهب جمهور أئمة الهدى .

قال البدر العيني فى شرح البخارى (٢ - ٢٨٩) : « قال مالك
وأبو حنيفة لا يجزيه أن يطهر الرطب الا بالماء ، وإن كان يابساً
أجزأه حكه . وقال الشافعى : « لا يطهر النجاسات الا الماء فى
الخف والنعل وغيرهما أ هـ » .

وأما محاولة استغلال ما يروى عن مالك من أن طهارة الثياب
ليست بشرط فى صحة الصلاة فعلى مخالفتها للأدلة الصريحة لم يصح
عن مالك أصلاً بل الصحيح عنه هو ما رواه أبو طاهر عن ابن وهب
عنه : أن طهارة الثياب فى الصلاة فرض . ومن مثل ابن وهب بين
أصحاب مالك فى قبول مروياته جمعاء ، عند جميع الفقهاء والمحدثين ؟ .

قال النووي في « المجموع » (٣ - ١٣٢) عند الكلام في اشتراط الطهارة من النجاسة في الصلاة : « هذا مذهبنا وبه قال أبو حنيفة ، وأحمد ، وجمهور العلماء من السلف والخلف ، وعن مالك في ازالة النجاسة ثلاث روايات أصحها وأشهرها : أنه ان صلى عالماً بها لم تصح صلاته ، وإن كان جاهلاً أو فاسياً صحت - وهو قول قديم للشافعي . والثانية : لا تصح الصلاة علم ، أو جهل ، أو نسي . والثالثة : تصح الصلاة مع النجاسة وإن كان عالماً متعمداً ، وازالتها سنة أ هـ » فالأولى : رواية المدونة . والثانية رواية ابن وهب كما في المنتقى للباجي . والثانية رواية محمد بن أحمد العتبي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ صاحب المستخرجة المعروفة بالعتبية ، عنها يقول محمد ابن عبد الحكم : رأيت جلها كذباً ومسائل لا أصول لها . وقال ابن وضاح : في المستخرجة خطأ كثير . قال ابن لبابة : كثر فيها من الروايات المطروحة والمسائل الشاذة وكان يؤتى بالمسألة الغريبة . فإذا أعجبته قال أدخلوها في المستخرجة كما في الديباج لابن فرحون (٢٣٩) ، فلا يعول على رواية مثله المخالفة لما عليه الجماعة ولروايات ثقات أصحاب مالك ، فإذا اختلفت الروايات عن امام فالمتعين هو الأخذ بما يوافق الجماعة منها اذا تساوت الروايات قوة وضعفاً لثلا يعد في موقف الشذوذ عن الجماعة فكيف اذا كانت الرواية المخالفة لما عليه الجماعة واهية كما هنا لكونها رواية العتبي الواهي الروايات ، وأما الأولى : فرواية المدونة التي لها المقام الأول عند المالكية ، وأيدها الباجي ، وأما الثانية : فرواية ابن وهب المتفق بين الفرق على جلالة قدره ، وهي الموافقة لما عليه الجماعة تمام الموافقة وعليها عول القاضي عبد الوهاب البغدادي المالكي المشهور ، وأما الثالثة : فمخالفة لما عليه الجماعة كل المخالفة ، فتجبر لضعفها رواية وتفاهتها دراية ، بل قال الباجي في « المنتقى » (١٠ - ٤٢) : فمن رأى نجاسة من بول أو غيره في ثوبه أو في جسده وهو في صلاته فروى ابن القاسم عن مالك يقطع الصلاة أ هـ . وقال أيضاً في (١ - ٤١)

« قال القاضي أبو محمد - يعنى عبد الوهاب - فى التلقين : ان ازالة النجاسة واجبة الا خلاف فى ذلك من قوله ، وانما الخلاف فى الازالة هل هى شرط فى صحة الصلاة أم لا . وهذا هو الصحيح عندى ان شاء الله ، وبالله التوفيق أه » .

فتبين من ذلك وما قلناه من رجال مذهب مالك الثقات انه لا مجال للتمسك بمذهب مالك أصلا فى التساهل فى أمر طهارة الثياب عند مناجاة العبد ربه فى صلاته ، وصدق من قال : « من تتبع شواذ العلماء ضل » « ومن حمل الشاذ حمل شرا كبيرا » و « لا يحمل الشاذ الا الرجل الشاذ » كما فى شرح علل الترمذى لابن رجب . وتبين أيضا أنه لا مجال لغائط أن يحاول التشعيب فى التساهل فى أمر الطهارة فى الصلاة، لوضوح حجة الجمهور فى المسألة فى نص الكتاب على تطهير الثياب ، وفى صرائح السنة الآمرة ، بالاستنزاه من البول اطلاقا ، أو الميئنة أن عامة عذاب القبر من عدم الاستنزاه من البول كما فى السنن والصحاح .

وأما حديث المعنى على الصلاة بعد خلع النعل أثناء الصلاة فقد اختلف الفاظه فى الروايات من شيء أو الذى أو قدر أو خبت فيكون أحدها هو لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم وما سواه لفظ الراوى على طريقة الرواية بالمعنى ، فلا يتعين قصد النجاسة بتلك الألفاظ والقدر قد يطلق على المستكره طبعاً وكذا الخبت قد يطلق على المستخبث طبعاً ، وقد يطلقان على النجاسة اطلاق المشترك على المعنيين لا اطلاق العام على متناولاته لأن الطاهر وغير الطاهر حقيقتان مختلفتان فلا تدرجان تحت عام ، فيحتاج الأمر الى بيان يعين المراد من المجهل على تقدير ثبوت تلك الألفاظ المتفاوتة المعانى عن المعصوم صلى الله عليه وسلم ، مع أن الرواية بالمعنى واضحة فى تلك الألفاظ المتعددة ، على أن شيئاً من رواية

هذا الحديث أعنى المضى على الصلاة بعد خلع النعلين لأى فيهما لم يرد فى الصحيحين ، وتساهل الحاكم وابن حبان فى التصحيح معروف ، بل ليس سند من أسانيد هذا الحديث فى - السنن والمسائيد - يسلم من المآخذ من انقطاع أو وجود رجل متكلم فيه فى سنده • أو اختلاف فيه وصلا وارسالا أو غير ذلك مما ينزل درجة الحديث من مرتبة الصحة الى منزلة ما يتقوى بعض رواياته ببعض ، ومثله لا يصلح أن يكون مناهضا لنص الآية وصرائح وجوب الاستنزاه من البول فى السنة الصحيحة ، بل تحيل تلك الدلائل الواضحة على حمل أحاديث المضى على الصلاة بعد خلع النعل الأذى فيها على معنى الأمر المستخبت الذى لا يمنع صحة الصلاة كالطين والمخاط ودم حمة - كما ورد فى بعض الروايات - مما لا يمنع صحة الصلاة والا أعاد عليه الصلاة والسلام ولم يعدها فالذا علم أن روايات المضى على الصلاة بعد خلع النعل متكلم فيها وأنها من قبيل ما يتقوى بعض ببعض • ظهر انها لا تمكن معارضتها للكتاب والسنة الصحيحة الصريحة ولا سيما فيما يخالف القياس ، اللهم الا أن يؤخذ بها فيما وافق القياس ولم يخالف التصوص ، وهو الاكتفاء بالمسح فيما اذا كان الأذى نجسا يابساً لأنه بالمسح يزول بخلاف الرطب الذى تشرّب النعل رطوبته النجسة ، وهذا هو وجه قول القائلين بوجوب غسل الرطب كما سبق •

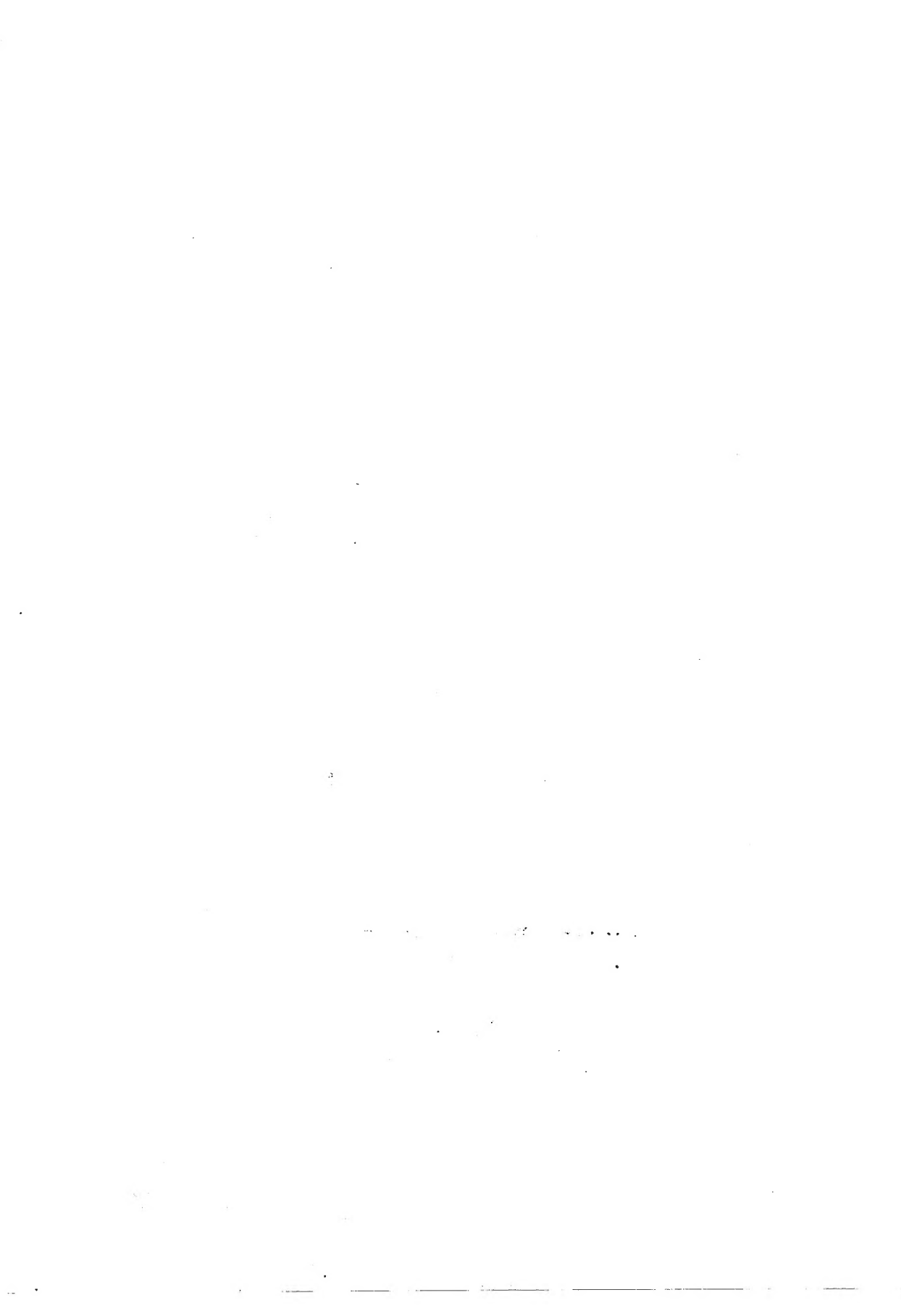
وأما العفو عن طين الشوارع فلا تعلق به فى مثل هذه البلاد الخالية من الأوحال ، على أنه ايما هو عند الضرورة ، ولا ضرورة فى استيفاء النعلين على القدمين فى مثل هذه البلاد ، ثى ما يباح للضرورة انما يقدر بقدرها عند أهل الفقه ، فلا يستساغ الاسترسال فى ذلك استرسالا غير محدود ، وأما اتاخة رواحل بعض الوفود قرب المسجد النبوى فلا تصلح لاتخاذها وسيلة لرمى أزقة المدينة المنورة بالقذارة فى عهد النبى صلى الله عليه وسلم وعهد أصحابه رضى الله عنهم أجمعين ، لأنها أمر

فادر لا يبنى عليه حكم عام ، فسرعان ما كانت آثار تلك اللافحة تزال
لأن ازالة الأذى عن الطريق من تعاليم هذا الشرع الأغر فضلا عن أبواب
المساجد ، وكان الصحابة من أروع الأمة لتلك التعاليم ، على أن كلامنا
ليس فيما اختلف فيه ، وان كان الحريص على دينه يتعد عن مواضع
الخلافا ليطمئن الى صحة صلاته من غير خلاف ، وأما صب الخمر في
الأزقة فما كان الا يوم تحريمها ، فمثل هذا الأمر الطارىء بعيد عن
الدوام بل يزول أثره في الحال ، فلا يصلح لاعتخاذه وسيلة لاستباحة
استدامة الوساخة أصلا ، ولا يعتد الصحابة رضى الله عنهم يظفون
بنعالهم الأرجاس ويصلون فيها ، حاشاهم عن ذلك ، بخلاف خمارات
اليوم فانها دائمة الأرجاس ، فى الشوارع التى هى بها ، فوطء تلك
الشوارع بالنعال لا سيما أثناء رشها بمناسبة الحر ثم الصلاة فى تلك
النعال مما لا يتفق والتحفظ فى شئون الدين •

وصفوة القول أن حمل الناس على الصلاة فى المساجد بنعالهم التى
يظفون بها هذه الشوارع ، وهذه الأزقة ، وتلك المراخيص تعريض
لصلواتهم للفساد بسبب النجاسة التى تشربتها النعال ، وبعدم امكان
اتمام السجدة فى هذه المداسات الصلبة عند جمهور الفقهاء ، وتوسيع
المساجد التى أمرنا بتطهيرها وتطهيرها ، وفشر للجراثيم التى تحملها تلك
النعال القذرة الى أقدس بقعة حيث يناجى المصلى ربه • وكل ذلك
شر يجب ابعاده عن المساجد بالسهر على أحوال المساجد الذين بينهم
من يتساهل فى ذلك بكل أسف • ومن لا ينصاع منهم لأحكام الشرع
فى ذلك زاعما أن ما فعله هو السنة ، رغم أن يتعد عن الامامة فى
مساجد أهل الحق ، وان كان لابد من الأغضاء عن ذلك باسم الحرية
فى المعتقد والعمل فليكن عمله ودعوته الى فعلته فى معبد خاص تبنيه
عشيرته ، وحظيرة خاصة تحوطها طائفته بأموالهم التى يكتسبونها بكد
يمينهم ، وعرق جبينهم ، لا بالأوقاف المرصدة لجوامع المسلمين • ألهنا

الله سبحانه الرشيد والسداد ، والابتعاد عن وجوه الفساد . وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم ، وآخر دعوانا ان الحمد لله
رب العالمين .

كتبه المفتقر الى مولاه محمد زاهد بن الحسن الكوثري عفى عنها
بمصر القاهرة في ١٧ شعبان المعظم سنة ١٣٦٦ هـ .



من تراث الكوثري

الناشر

المكتبة الفزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف - ت: ٨٤٧-٢٥١٢

